

القمامة في كل مكان.. وجه مجتمع لا يهتم

ضعف الإحساس بالمواطنة يرفع نسبة التلوث في تونس



روائح تزكم الأنوف

إلى التخلص من الروائح الكريهة التي تنبعث منها والحشرات التي تعشش فيها، غير عابئين بما تسببه هذه الحرائق من انعكاسات بيئية خطيرة على المحيط وبالخصوص على صحة المواطن لما تصدره من انبعاثات سامة.

ولا يقتصر الأمر على النفايات المنزلية بل يشمل كذلك بقايا حضائر البناء التي يعمد أصحابها إلى إلقائها على قارعة الطريق رغم خطورتها والمحافضة على سلامة المحيط".

ويتابع الميساوي "إن المنظومة كانت تونس تحترم على منظومة تحترم هذا التقسيم ومن ثم التصرف في النفايات بشكل يسمح بحماية البيئة والمحافضة على سلامة المحيط".

ويذكر أنه بعد ثورة 2011 تمت تسوية وضعيات عملة البلديات الذين ظلوا للعديد من العقود مهضومي الحقوق انطلاقا من الأجر الشهري المتدني والأوضاع المهنية المزرية.

وقد جاء في الفصل 45 من الدستور التونسي "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ، وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي".

كما تحتمل تونس إلى ترسانة من التشريعات للحد من التلوث لكن مراقبين يقولون إنه لا يمكن لترسانة التشريعات والعقوبات أن تحقق الأهداف المنشودة دون أن يرافقها وعي لدى المواطنين بقيمة النظافة.

وكان مجلس نواب الشعب قد صادق في مارس 2016 على قانون متعلق بمخالفة ترانيب حفظ الصحة والنظافة العامة تصل العقوبات المالية فيه إلى 1000 دينار لكل من يخالف ترانيب حفظ الصحة والنظافة في الطريق العام ويقوم بالإلقاء العشوائي للفضلات إلا أن ذلك لم يغير شيئا ولا يزال الوضع على ما هو عليه.

كما انطلق عمل جهاز الشرطة البيئية في يونيو 2017 وذلك بهدف تطوير وضع حد للوضع البيئي الكارثي.

واحتلت تونس مراكز متقدمة في ارتفاع نسب التلوث؛ فقد احتلت المرتبة 27 عالميا بنسبة تلوث تقدر بـ 75.12 بالمائة كما صنفت الثالثة أفريقيا.

ويرجع مراقبون ارتفاع نسبة التلوث إلى ضعف الإحساس بالمواطنة من قبل التونسيين.

بالمصانع، ومن تلك الغازات: أول أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، الأوكسيدات النيتروجينية، والجسيمات الصلبة العالقة في الهواء كالأتربة وبعض ذرات المعادن المختلفة".

ويقول الصحافي التونسي الحبيب الميساوي "من الطبيعي أن تسأل إن كانت تونس تحترم على منظومة تحترم هذا التقسيم ومن ثم التصرف في النفايات بشكل يسمح بحماية البيئة والمحافضة على سلامة المحيط".

ويتابع الميساوي "إن المنظومة كانت تونس تحترم على منظومة تحترم هذا التقسيم ومن ثم التصرف في النفايات بشكل يسمح بحماية البيئة والمحافضة على سلامة المحيط".

ويذكر أنه بعد ثورة 2011 تمت تسوية وضعيات عملة البلديات الذين ظلوا للعديد من العقود مهضومي الحقوق انطلاقا من الأجر الشهري المتدني والأوضاع المهنية المزرية.

وقد جاء في الفصل 45 من الدستور التونسي "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ، وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي".

كما تحتمل تونس إلى ترسانة من التشريعات للحد من التلوث لكن مراقبين يقولون إنه لا يمكن لترسانة التشريعات والعقوبات أن تحقق الأهداف المنشودة دون أن يرافقها وعي لدى المواطنين بقيمة النظافة.

وكان مجلس نواب الشعب قد صادق في مارس 2016 على قانون متعلق بمخالفة ترانيب حفظ الصحة والنظافة العامة تصل العقوبات المالية فيه إلى 1000 دينار لكل من يخالف ترانيب حفظ الصحة والنظافة في الطريق العام ويقوم بالإلقاء العشوائي للفضلات إلا أن ذلك لم يغير شيئا ولا يزال الوضع على ما هو عليه.

كما انطلق عمل جهاز الشرطة البيئية في يونيو 2017 وذلك بهدف تطوير وضع حد للوضع البيئي الكارثي.

واحتلت تونس مراكز متقدمة في ارتفاع نسب التلوث؛ فقد احتلت المرتبة 27 عالميا بنسبة تلوث تقدر بـ 75.12 بالمائة كما صنفت الثالثة أفريقيا.

ويرجع مراقبون ارتفاع نسبة التلوث إلى ضعف الإحساس بالمواطنة من قبل التونسيين.



منظومة التخلص من النفايات في تونس تعاني برمتها العديد من الإخلالات وصلت إلى حد وصفها بالمنظومة الفاسدة

أمنة بيئيا، والنفايات الخطرة وهي النفايات التي تشتمل مكوناتها على مركبات معدنية أو إشعاعية تؤدي إلى مشاكل بيئية خطيرة.

وتتولد هذه النفايات الخطرة من المواد والمخلفات الصناعية والكيماوية، والمخلفات الزراعية والنفايات الصلبة أي النفايات المكونة من مواد معدنية أو بلورية وتنتج عن النفايات المنزلية والصناعية والزراعية وهي بحاجة إلى مئات السنين للتحلل، ويشكل تواجدها خطرا بيئيا، والنفايات السائلة أي المواد السائلة وتتكون من خلال استخدام المياه في العمليات الصناعية والزراعية المختلفة، ومنها الزيوت، ومياه الصرف الصحي وعادة ما تلقى في المصبات المائية في الأنهار أو الشواطئ والنفايات الغازية وهي عبارة عن الغازات أو الأبخرة الناتجة عن حلقات التصنيع، والتي تتصاعد في الهواء من خلال المداخل الخاصة

السنة على رفع القدرات اللوجستية للبلديات.

تقدر كمية النفايات المنزلية والمشابهة المنتجة سنويا بنحو 2.5 مليون طن، إذ يبلغ معدلا للفرد الواحد نحو 0.6 كيلوغرام يوميا. وتقدر نفايات اللب والتعليب بـ 53 ألف طن. وتتميز النفايات المنزلية بنسبة هامة من المواد العضوية تبلغ نحو 68 بالمائة، في حين تبلغ نسبة البلاستيك 11 بالمائة، والورق 10 بالمائة، وتتوزع البقية بين المعادن والجلد والمطاط والقماش.

كما قدرت كمية النفايات المتأتية من الأنشطة الصناعية بنحو 250 ألف طن سنويا، موزعة كالآتي: 53 بالمائة من الصناعات الميكانيكية، و14 بالمائة من الصناعات الكيماوية، و10 بالمائة من الصناعات الإلكترونية والإلكتروميكانيكية، في حين تأتي البقية بالمائة المتبقية من الصناعات الغذائية.

وتقدر الكميات السنوية من النفايات الخطرة بالبلاد التونسية بحوالي 8 آلاف طن بالنسبة لنفايات الأنشطة الصحية وسنة ملايين الخطرة الصناعية، منها 6 ملايين طن من الفسفورجيبس، وفق ما ورد في تقرير المهمة الرقابية لدائرة المحاسبات حول النفايات الخطرة.

وأضاف التقرير أن منظومة التخلص من النفايات الخطرة التي أرسيت في بداية التسعينات ضعيفة وغير فعالة.

وخلص التقرير أيضا إلى أن الوكالة الوطنية للتصريف في النفايات والمشرقة أساسا على متابعة التصرف في النفايات المشعة والصناعية، والتي أنشئت للعرض محدودة الفاعلية ولا تتولى الرقابة الكافية على المؤسسات الملوثة.

يذكر أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقسم النفايات إلى عدة أنواع من حيث خطورتها وطبيعتها وهي "النفايات الحميدة أي مجموع المواد التي لا يشكل وجودها مشكلات بيئية خطيرة، ويسهل التخلص منها بطريقة

قضية التلوث في تونس ليست مسألة مستجدة حديثا، إذ تؤثر الصناعات الثقيلة على جودة المياه منذ سنوات، غير أنه منذ عام 2011 تاريخ الثورة، أصبح الحديث عن التلوث حديث التونسيين، وخاصة أن أكياس القمامة تكاد تدخل منازلهم.

تونس - يتحسر سليم (35 عاما) على نظافة البلاد قبل أن تسيطر فوضى الأحراب عليها وعلى عقليات العباد. يتذكر أنه عام 2009 كان يعود متأخرا إلى منزله في المترو بسبب طبيعة عمله، كل ليلة كانت عاصمات النظافة ينظفن المحطات بخراطيم المياه. كان عمال النظافة لا يفارقون المحطات نهارا. ويضيف "انظر اليوم إلى ما آلت إليه أحوالنا إنه شيء محزن جدا". في تونس اليوم، أينما وليت وجهك تعترضك جبال النفايات براوائحها الكريهة، لا فرق بين مناطق راقية وأخرى شعبية.

يقول وليد من صفاقس "أنا مواطن بسيط عندما أخرج من بيتي هذه الأيام.. بل هذه الأسابيع.. بل كل هذه السنوات، تواجهني أكاداس القمامة والأكياس البلاستيكية السوداء والبضائع والزرقاء معلقة على الحيطان، وقد تدلت تيجانا لأبواب البيوت. وعندما أصل إلى الطريق العام وقد اصطفت على حافته الأشجار الخضراء التي اختلط أخضرها بلون القمامة البشع، تستقبلني أكياس القمامة بالوان مختلفة تحيط بحاويات كبيرة متخمة بالفضلات؛ حطب، قوارير بلاستيكية وأشياء أخرى، وقد تجمعت تحت هذه الأشجار تستظل بظلالها وتقطع عنا نفاة الهواء براوائحها النافرة. وعندما تترك سيارتك وأنت متجه إلى وسط المدينة التي يسمنونها زورا عاصمة الجنوب، تكون في استقبالك جبال من القمامة على اليمين وعلى الشمال وفي كل مكان".

ويضيف "الفضلات لا تنتشر في المكان فحسب، بل تمتد في الزمان أياما وأسابيع، وتساخنة البلدية لا ترى لها أثرا ولا تسمع لمحركها أزيزا". وشهدت العديد من المناطق الشاطئية حالة من التلوث الأمر الذي أفسد عطلة المصطافين وأعطى صورة سلبية عن الوجهة السياحية التونسية. يقول عادل لبزة، سائح جزائري، إن الوجهة السياحية التونسية تغيرت خلال هذه السنوات الأخيرة في ما يتعلق بمسألة النظافة وسلامة المحيط. إذ لم يكن يلاحظ من قبل تراكم الأوساخ في الشواطئ وفي الفضاءات العامة.

لا يمكن لترسانة

التشريعات والعقوبات أن تحقق الأهداف المنشودة دون أن يرافقها وعي لدى المواطنين

تقول أستاذة فرنسية فضلت قضاء عطلتها هذا العام مرفوقة بصديقتين لها فرنسياتي الجنسية في الحمامات إنها "شعرت بالخجل إزاء حالة التلوث البدائي الذي ظهرت عليه المدينة والشاطئ، وهو ما لا يليق بهما". ورغم ذلك تشهد البلاد مبادرات فردية وجماعية للتخليص من تلوث المحيط.

وكان المهندس الشاب محمد أسامة حويج قد دخل في مبادرة مواطنة منذ مطلع يوليو الماضي لقطع مسافة تقدر بـ 300 كلم على الشواطئ مشيا على الأقدام من أجل تنظيفها. وقد كانت المهديّة نقطة انطلاق للشباب حويج في اتجاه سواحل الشمال أي تنظيف حوالي 30 شاطئا في طريقه.

تؤكد وزارة الشؤون المحلية والبيئة أنها تستهدف بنهاية العام الجاري التخليص من العجز في جمع الفضلات إلى مستوى 5 أيام مقابل 25 يوما في 2018 و67 يوما سنة 2012. ويقدر حاليا حجم الفضلات غير المرفوعة بنحو 25 ألف طن تستوجب عمل 25 يوما إضافيا. ولتحقيق هذا الهدف تعمل الوزارة ضمن خطتها لهذه